

قبل ظهور النتيجة: الجامعات الخاصة والأهلية تستثمر في قلق الأسر برسوم تصل إلى 5000 جنيه لـ «حجز المقاعد»



الاثنين 27 يوليو 2026 06:00 م

فتحت عشرات الجامعات الخاصة والأهلية في مصر باب التسجيل المبكر لطلاب الثانوية العامة، مقابل رسوم تتراوح بين 1500 و5000 جنيه، قبل إعلان النتائج الرسمية، بما يمنح المتقدمين إدارية دون ضمان القبول النهائي.

ويكشف هذا السباق كيف تحولت لحظة انتظار النتيجة إلى سوق مفتوحة على مخاوف الأسر، إذ تدفع العائلات رسوما غير مستردة غالبا لتأمين احتمال دراسي، بينما تتراجع قدرة قطاعات واسعة على تحمل أعباء التعليم المتصاعدة.

وبحسب مصادر بالمجلس الأعلى للجامعات، لا يمثل التسجيل المبكر قبولا نهائيا، بل فتحا لملف الطالب وتجهيزا لبياناته، على أن تحدد النتيجة والحدود الدنيا المعلنة لاحقا إمكانية التحاقه بالكلية المطلوبة بشكل نهائي.

وفي المقابل، تسوق الجامعات هذه الخطوة باعتبارها وسيلة لتنظيم الطلبات وتقليل الضغط بعد ظهور النتائج، غير أن دفع الرسوم قبل معرفة المجموع يحول التنظيم الإداري إلى مخاطرة مالية تتحملها الأسرة وحدها.

رسوم تسبق الاستحقاق

من ناحية أخرى، استقرت رسوم فتح الملفات في عدد من الجامعات الأهلية المنبثقة عن جامعات حكومية عند 1500 جنيه، وتشمل جامعات طنطا الأهلية والمنصورة الجديدة وبها الأهلية، وفقا للبيانات المتداولة عبر منصات التقديم.

إلى جانب ذلك، تتراوح الرسوم في جامعتي الجلالة والملك سلمان الدولية بين 1500 و2000 جنيه، مع تبرير الزيادة بتكاليف اختبارات المهارات والمقابلات الشخصية التي تفرضها بعض البرامج قبل استكمال إجراءات القبول.

أما الجامعات الخاصة، فتفرض شرائح أعلى نسبيا، إذ تبدأ رسوم التنسيق الداخلي في جامعات مثل مصر للعلوم والتكنولوجيا ومصر الدولية من 1500 جنيه، وقد تصل إلى 2500 جنيه بحسب البرنامج وإجراءات المراجعة.

كذلك ترتفع رسوم التقديم في الجامعة البريطانية والجامعة الألمانية إلى نطاق يتراوح بين 3000 و4000 جنيه، تحت بند اختبارات اللغة والقدرات، وهي مبالغ تسدد قبل اتضاح فرص الطالب الحقيقية في القبول.

وفوق ذلك، تصل رسوم فتح الملف في بعض فروع الجامعات الأجنبية بالعاصمة الإدارية الجديدة إلى 5000 جنيه، بسبب ربط مراجعة الأوراق بالمجالس الأكاديمية للجامعات الأم، وفق ما تعلنه مؤسسات تعليمية دولية.

ويرى الخبير التربوي كمال مغيث أن التوسع في التعليم المدفوع يعكس تراجعاً ممتداً لدور الدولة في ضمان فرص متكافئة، ويجعل القدرة المالية عاملاً مؤثراً في المسار الجامعي أكثر من الجدارة وحدها.

وبهذا المعنى، لا تبدو رسوم التسجيل مجرد مقابل لخدمة إلكترونية، بل جزءاً من منظومة تضع الأسرة أمام اختيارات مكلفة ومبكرة، فيما تظل شروط الاسترداد والخصم والقبول متفاوتة وغير واضحة لدى كثيرين.

وبالتوازي، تستفيد الجامعات من تدفق آلاف الطلبات خلال فترة قصيرة، بما يوفر سيولة مبكرة وبيانات واسعة عن اتجاهات الطلاب، حتى لو لم يتحول جزء كبير من المسجلين إلى مقيدین فعليين

القلق يتحول إلى إيراد

لذلك، تعتمد الحملات الإعلانية على عبارات مثل أسبقية الحجز والأماكن المحدودة والتسجيل المبكر، وهي صياغات تضاعف توتر أولياء الأمور، رغم أن القبول يظل مرتبطاً بالمجموع والحد الأدنى والطاقة الاستيعابية لكل برنامج

ومن ثم، يدفع بعض الآباء رسوم فتح ملفات في أكثر من جامعة لتوسيع فرص أبنائهم، فتتضاعف الكلفة إلى آلاف الجنيهات قبل بدء الدراسة، وقد تضيق مبالغ كاملة إذا جاءت النتيجة أقل من الحدود المطلوبة

وفي هذا السياق، يؤكد الطبيب وخبير التعليم حسام بدراوي في أطروحته حول إصلاح التعليم أن الجودة لا تقاس بتعدد المؤسسات أو ارتفاع الرسوم، وإنما بوضوح المعايير وكفاءة البرامج وعدالة إتاحة الفرص للطلاب

وعليه، تصبح الشفافية في إعلان مصير رسوم التقديم ضرورة وليست تفصيلاً، بما يشمل توضيح ما إذا كانت قابلة للاسترداد، أو تخصم من المصروفات، أو تضيع نهائياً عند رفض الطالب أو تراجع

غير أن عدداً من الجامعات يكتفي بنشر تعليمات مختصرة داخل منصات إلكترونية، بينما يحتاج الطالب إلى قراءة شروط طويلة ومتغيرة، وقد يكتشف بعد السداد أن الرسوم الإدارية لا ترد تحت أي ظرف

إضافة إلى ذلك، تواجه الأسر كلفة موازية تشمل اختبارات اللغة والقدرات والمقابلات وترجمة الشهادات والتوثيق، ثم الدفعة الأولى من المصروفات، ما يجعل مرحلة التقديم نفسها عبئاً مستقلاً عن تكلفة الدراسة السنوية

وبينما تبرر الإدارات الجامعية الرسوم بتشغيل المنصات وإجراءات الفرز، يصعب على الجمهور تقييم التكلفة الفعلية لهذه الخدمات، خصوصاً مع اختلاف الرسوم بين جامعات تستخدم إجراءات رقمية متشابهة ونماذج تقديم مقارنة

وعلى الجانب الآخر، يظل الطالب القادم من أسرة محدودة الدخل أقل قدرة على توزيع طلباته بين جامعات متعددة، فيخسر هامش المناورة المتاح لغيره، حتى قبل بدء المنافسة الأكاديمية أو ظهور نتيجة الثانوية

تعليم بعمليات متعددة

أما الطلاب الوافدون، فتبدأ رسوم فتح ملفاتهم من 150 دولاراً، إضافة إلى رسم قيد أول مرة بالجامعات الحكومية يبلغ 1500 دولار، بما يجعل الوصول إلى التعليم المصري مرتبطاً منذ البداية بالتزامات دولارية ثقيلة

كما تفرض بعض المؤسسات الدولية سداد رسوم بعينها بعمليات أجنبية، فالجامعة الأمريكية تربط مصروفاتها بالدولار مع إتاحة السداد بالجنيه وفق السعر الرسمي، بينما تستخدم مؤسسات أخرى الدولار الكندي أو الجنيه الإسترليني

وبناء على ذلك، تتأثر الكلفة النهائية بحركة أسعار الصرف، وتتحول الدراسة إلى التزام مالي متغير لا تستطيع الأسر تقديره بدقة، خاصة عندما تمتد البرامج سنوات وتخضع المصروفات والرسوم الإدارية لمراجعات دورية

ويرى الخبير الاقتصادي عبد المنعم السيد أن ارتفاع تكاليف التعليم يضغط على ميزانيات الأسر ويعيد ترتيب أولويات الإنفاق، بما قد يدفع بعضها إلى الاقتراض أو بيع أصول صغيرة للحفاظ على المسار الجامعي لأبنائها

ولهذا، لا ينفصل ماراثون التقديم عن أزمة أوسع تتعلق بتراجع الدخول وارتفاع الأسعار واتساع الفجوة بين التعليم الحكومي والبدائل المدفوعة، بينما تقدم السلطة التوسع العددي بوصفه إنجازاً دون معالجة كلفة الوصول

وفي المحصلة، يحتاج المجلس الأعلى للجامعات إلى قواعد موحدة تلزم المؤسسات بإعلان قيمة الرسوم وغرضها وسياسة استردادها قبل السداد، مع منع أي صياغات توحي بضمان المقعد قبل استيفاء شروط القبول الرسمية

وأخيراً، يبقى التسجيل المبكر حقاً تنظيمياً للجامعات، لكنه يتحول إلى استغلال حين يبني على الخوف والغموض، ويصبح الإصلاح الحقيقي مرهوناً بحماية الأسرة من الدفع المتكرر وضمان ألا يسبق المال الاستحقاق الأكاديمي